

اختيارات الكافيجي النحوية فى المرفوعات  
فى كتابه " شرح قواعد الإعراب لابن هشام "  
جمعاً ودراسةً

Al Kafiji's grammatical choices in Al-marfo' at in his  
book "Explanation of the rules of parsing by Ibn  
Hisham" - collect and study

إعداد

صباح بنت سعد بن عبدالله القرني  
Sabah bint Saad bin Abdullah Al-Qarni

معيدة - قسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات بالمزاحمية - جامعة شقراء

Doi: 10.21608/mdad.2022.213049

القبول : ٢٠٢١/١٢/١٩ م

الاستلام: ٢٠٢١/١١/٣٠ م

القرني ، صباح بنت سعد بن عبدالله (٢٠٢٢). اختيارات الكافيجي النحوية فى  
المرفوعات فى كتابه " شرح قواعد الإعراب لابن هشام " جمعاً ودراسةً ، المجلة  
العربية مـداد، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، مصر، ٦ (١٦)،  
١٨٧ - ٢١٦.



اختيارات الكافيحي النحوية في المرفوعات في كتابه  
 " شرح قواعد الإعراب لابن هشام "  
 جمعاً ودراسة

**المستخلص:**

يتناول هذا البحث اختيارات الكافيحي النحوية في المرفوعات في كتابه "شرح قواعد الإعراب لابن هشام" جمعاً ودراسة، حيث سأتناول في هذا البحث الآراء التي اختارها الكافيحي، مع ذكر تعليقه وأدلته على ذلك. من خلال المسائل الآتية: عامل الرفع في خبر المبتدأ، والخلاف في مجئ الفاعل ونائبه جملة، ورافع الاسم الواقع بع الجار والمجرور والظرف غير المعتمدين على شيء قبلهما، وعطف معمولي عاملين مختلفين، والخلاف في إعراب الجملة بعد "حتى" الابتدائية، والاعتراض بأكثر من جملة واحدة. ولقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تناول هذه الأفكار عند الكافيحي، ولقد انتهيت إلى عدة نتائج منها: أن الكافيحي ليس مقلداً لمدرسة نحوية بذاتها فقد جمع بين المدرستين البصرية والكوفية.

**الكلمات المفتاحية:** المرفوعات - اختيارات - النحو - الفاعل - الإعراب.

**Abstract:**

This research deals with Al Kafiji's grammatical choices in Al-marfo'at in his book "Explanation of the rules of parsing by Ibn Hisham" for that both as a collection and as a study, where I will address in this research the opinions chosen by Kafiji with his explanation and evidence. The nominative factor in the predicate, the disagreement in the adverb of the subject and its deputy in a sentence, the plural of the noun present after the neighbor and the accusative and the adverb that are not dependent on something before them, the kindness of two different factors, the disagreement in the syntax of the sentence after the "until" elementary, and the objection with more than one sentence. I have used the descriptive analytical method in dealing with these ideas of Kafiji, and I came to several conclusions: That Kafiji is not an imitator of a grammatical school in itself, he has combined the visual and Kufic schools together.

**Keywords:** Al-marfo'at - choices - grammar - subject - syntax.

## المقدمة

علم النحو من أجل العلوم وأشرفها فى فهم كتاب الله وسنة رسوله ، وقد اخترت موضوعا لهذا البحث متعلقا بالنحو ، وهو: اختيارات الكافيحي النحوية فى المرفوعات فى كتابه "شرح قواعد الإعراب لابن هشام " جمعاً ودراسة ، حيث سأتناول فى هذا البحث الآراء التى اختارها الكافيحي ، مع ذكر تعليله وأدلتته على ذلك .

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تظهر أسباب اختيار موضوع الدراسة فى النقاط الآتية:

١. أن شرح قواعد الإعراب مرتبط بعالم جليل فذّ وهو ابن هشام صاحب كتاب المغنى الذى يعد مرجعا لا غنى لمتخصص فى العربية عنه.
٢. أن الكافيحي من علماء النحو الذين كان لهم أثر كبير فى خدمة هذا العلم ، فصنف التصنيفات فى كثير من العلوم ، وكان له اختياراته واجتهاداته النحوية التى تدل على سعة أفقه وتعدد مناحي علومه وثقافته ، وإلمامه بالنحو ، وفهم لأصوله مما جعله يصدر أحكامه ، ويدلي بتحليله وتوجيهاته بثقة تامة ودراية واسعة .
٣. ارتباط هذا الموضوع بالجانب التطبيقي ، فإن الكافيحي \_ رحمه الله \_ عرض فى هذا الكتاب كثيرا من المسائل النحوية ، واستعانته فى عرضها بالعلوم العقلية ، ولاشك أن الدراسة التطبيقية النحوية أفضل وأجدى بعامة.
٤. أن البحث فى مثل هذا الموضوع يتيح للباحث بناء الناحية العلمية لديه .

## أهداف الموضوع :

١. جمع اختيارات الكافيحي النحوية فى المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام.
٢. الوقوف على حقيقة هذه الاختيارات ، وأثرها فى الدرس النحوي.
٣. دراسة وتحليل هذه الاختيارات تحليلا نحويا دقيقا.
٤. التعرف على منهج الكافيحي فى الاختيارات النحوية فى المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ومعرفة الأصول النحوية التى اعتمدها فى هذا الباب .

## الدراسات السابقة :

لا توجد دراسات سابقة حول هذا الكتاب تتعلق بالموضوع الذى أبحثه .

## منهج البحث وإجراءاته :

سأعتمد فى بحثي على المنهج الوصفي التحليلي متبعة الخطوات الآتية:

١. جمع اختيارات الكافيحي النحوية فى المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام .
٢. ترتيب المسائل حسب أقسام الكلمة كصنيع الزمخشري .
٣. وضع عنوان لكل مسألة .

٤. دراسة المسائل مدعومة بالأدلة ، مع إبراز اختيار الكافيحي.
  ٥. التوثيق من المصادر .
  ٦. المناقشة والتحليل .
  ٧. الترجيح بالأدلة .
- يشتمل البحث علي المسائل الآتية من اختيارات الكافيحي النحوية فى المرفوعات :
- المسألة الأولى : عامل الرفع في خبر المبتدأ .
- المسألة الثانية : الخلاف في مجئ الفاعل ونائبه جملة .
- المسألة الثالثة : رافع الاسم الواقع بع الجار والمجرور والظرف غير المعتمدين على شيء قبلهما .
- المسألة الرابعة : عطف معمولي عاملين مختلفين .
- المسألة الخامسة : الخلاف في إعراب الجملة بعد "حتى" الابتدائية .
- المسألة السادسة : الاعتراض بأكثر من جملة واحدة .
- المسألة الأولى عامل الرفع في خبر المبتدأ :**

قال الكافيحي: "في الجملة الواقعة خبراً، فأحد المواضع السبعة التي حُكم فيها بمحل الجمل موضع خبر المبتدأ ، ثم ذكر العامل في رافع خبر المبتدأ هو العامل المعنوي على ما هو المذهب المنصور"<sup>(١)</sup> .

اختلف النحاة في عامل الرفع في خبر المبتدأ على ستة مذاهب : المذهب الأول : أن المبتدأ هو العامل في الخبر<sup>(٢)</sup> ، وهذا مذهب سيبويه،<sup>(٣)</sup> والجمهور ، ونُسب للمبرد<sup>(٤)</sup> ، والفارسي<sup>(٥)</sup> ، وابن جنى<sup>(٦)</sup> ، والعكبري<sup>(٧)</sup> ، وابن الخباز<sup>(٨)</sup> ، والرضي<sup>(٩)</sup> وابن فلاح<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٨٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٦٥/١، وشرح ألفية ابن معطي ٨١٦/٢-٨١٧، وشرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢، وشرح التسهيل ٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ٥٠/١، والارتشاف ٢/١٠٨٥، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣، وانتلاف النصره ٣٠، وشرح الأشموني ١٨٣/١، وجمع الهوامع ٣٦٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٨٧/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ١٢٦/٤.

(٥) ينظر : رأيه في اللباب ١٢٨.

(٦) ينظر: التبيين ٢٢٩، واللباب ١٢٨/١ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ١٠٦.

(٧) ينظر: التبيين ٢٢٩، واللباب ١٢٨/١.

(٨) ينظر: توجيه اللمع ١٠٦.

(٩) ينظر: شرح الرضي لكافية لابن الحاجب ٥٢/١.

(١٠) ينظر: المغني لابن فلاح ٥٩١/٢.

حجتهم : لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع المبتدأ بالابتداء <sup>(١١)</sup> وردّ على هذا القول بثلاثة أوجه : الأول : أن المبتدأ كالخبر في الجمود ، و لا يعمل الجامد ، نحو : "زيد" ، والعمل إذا لم يتصرف فلم يجز تقديم معموله عليه . الثاني : أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي لأنه لفظي <sup>(١٢)</sup> . الثالث : أن المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل ، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل <sup>(١٣)</sup> . ورجح ورجح رأي سيبويه كل من أبي علي الشلوبين <sup>(١٤)</sup> ، وابن مالك <sup>(١٥)</sup> ، وابن أبي الربيع <sup>(١٦)</sup> . الرابع <sup>(١٧)</sup> . المذهب الثاني : الابتداء والمبتدأ هما رافعا الخبر <sup>(١٧)</sup> ، وهذا مذهب المبرد <sup>(١٨)</sup> وابن السراج <sup>(١٩)</sup> ، وينسب للزجاج ، وابن جني في أحد قوليه <sup>(٢٠)</sup> . حجتهم : أن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ وليس للخبر معنى إلا بهما ، فوجب أن يعمل فيه <sup>(٢١)</sup> .

المذهب الثالث : الابتداء هو العامل في الخبر عن طريق المبتدأ وهذا الرأي ذكره ابن يعيش <sup>(٢٢)</sup> ، والعكبري <sup>(٢٣)</sup> ، ونقله ابن مالك عن المبرد <sup>(٢٤)</sup> ، واختاره الأنباري <sup>(٢٥)</sup> ، وابن يعيش <sup>(٢٦)</sup> . حجتهم : لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به <sup>(٢٧)</sup> . المذهب الرابع : أن الابتداء هو وحده العامل في الخبر <sup>(٢٨)</sup> ، ونسب هذا الرأي للأخفش ، وللرمانى ، وذهب إليه الصيمري ، واختاره

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٦٥/١، والارتشاف ١٠٨٥، والهمع ٣٦٣/١.

(١٢) ينظر: التبيين ٢٣١، اللباب ١٢٨/١، وكشف المشكل في النحو ٣٢٠/١، والتذييل ٢٥٧/٣-٢٥٨.

(١٣) ينظر: التذييل ٢٥٨/٣.

(١٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢.

(١٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(١٦) ينظر: الكافي في الإفصاح ٣٩٥/٢.

(١٧) ينظر: علل النحو ٢٥٦، والإنصاف ٤٠/١، وشرح المفصل ٢٢، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١.

(١٨) ينظر: المقتضب ١٢٦/٤.

(١٩) ينظر: الأصول ٥٨/١.

(٢٠) ينظر: الخصائص ٣٨٧/٢.

(٢١) ينظر: الإنصاف ٣٩/١.

(٢٢) ينظر: شرح المفصل ٢٢٣/١.

(٢٣) ينظر: التبيين ٢٢٩.

(٢٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٨/١.

(٢٥) ينظر: أسرار العربية ٧٧.

(٢٦) ينظر: شرح المفصل ٢٢٣/١.

(٢٧) ينظر: الإنصاف ٤٠/١.

(٢٨) ينظر: المقتضب ١٢٧/٤، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

الزمخشري، وابن معط<sup>(٢٩)</sup> والزمبيدي، ونُسب لسبويه في المغني لابن فلاح<sup>(٣٠)</sup>، والبيان في شرح اللمع للكوفي<sup>(٣١)</sup>، ونسبه العكبري، وأبو حيان، والسيوطي لابن السراج<sup>(٣٢)</sup>. حجتهم: لما عمل في الأول عمل في الثاني قياساً على العوامل اللفظية<sup>(٣٣)</sup>. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و"إن وأخواتها" و"ظننت" وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ههنا<sup>(٣٤)</sup>. ورد على هذا القول بعدة أمور: الأول: أن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفيعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل<sup>(٣٥)</sup>. والثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه العمل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بالأعمال إلا في شيء واحد<sup>(٣٦)</sup>. والثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم العامل المعنوي الأقوى ممتنع فمن باب أولى الأضعف<sup>(٣٧)</sup>. والرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ<sup>(٣٨)</sup>. المذهب الخامس: التعرية من العوامل اللفظية<sup>(٣٩)</sup> وهذا

(٢٩) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٨١٦/٢

(٣٠) ينظر: المغني لابن فلاح ٥٩١/٢.

(٣١) ينظر: لبيان في شرح اللمع ١٧٣.

(٣٢) ينظر: علل النحو ٢٥٦، والإنصاف ٣٨/١، وأسرار العربية ٧٧، والتبيين ٢٢٩، وشرح ألفية ابن معط ٨١٦/٢، والارتشاف ١٠٨٥/٢، وانتلاف النصر ٣١٠، ٣١٠، وهمع الهوامع ٣٦٣/١، والتصريح ١٩٦/١.

(٣٣) ينظر شرح الفية ابن معطي ٨١٦/٢،

(٣٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩/١.

(٣٥) ينظر: الإنصاف ٣٩/١، وأسرار العربية ٧٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٠-٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٥/١، والتذييل ٢٥٩/٣-٢٦٠.

(٣٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٠-٢٧١، والتذييل ٢٥٩/٣-٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣٣٥/١.

(٣٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٠-٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٥/١، والتذييل ٢٥٩/٣-٢٦٠،

(٣٨) ينظر: التسهيل ١/ ٢٧٠-٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٢، والتذييل ٢٥٩/٣-٢٦٠.

(٣٩) ينظر: الإنصاف ٣٩/١، واللباب ١٢٨/١، والتذييل ٢٦١/٣.

مذهب الجرمي<sup>(٤٠)</sup>، والسيرافي<sup>(٤١)</sup>، وكثير من البصريين<sup>(٤٢)</sup>، وذكر الفراء أنه مذهب الخليل<sup>(٤٣)</sup> وهو مرد و أيضا بما ردّ به قول من قال إنهما مرفوعان بالابتداء<sup>(٤٤)</sup>. المذهب السادس: أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٤٥)</sup>، وأحد قولي ابن جني<sup>(٤٦)</sup>. حجتهم: الأول: أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا يبدّ له من خبر، والخبر لا يبدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت "زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه<sup>(٤٧)</sup>. الثاني: لما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر وبقضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً<sup>(٤٨)</sup>. وردّ هذا القول بالآتي: لو كان الخبر رافعا للمبتدأ، كما كان المبتدأ رافعا للخبر؛ لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية<sup>(٤٩)</sup>. وأصل كل عامل أن يتقدم على معموله<sup>(٥٠)</sup>، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المحال محال<sup>(٥١)</sup>. وأن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: "كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك" بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر<sup>(٥٢)</sup>. وموقف الكافي: يرى أن العامل المعنوي هو العامل في رفع الخبر على المذهب المنصور وهو رأي البصريين<sup>(٥٣)</sup>. ولم يذكر دليلاً لترجيح ذلك. والرأي الراجح: يظهر لي بعد عرض المسألة و تناول ست آراء في المسألة أن

(٤٠) ينظر: الإنصاف ٤١/١، وشرح المقدمة الجزولية ٧٧٣/٢.

(٤١) ينظر: شرح الكتاب ٦٢/٢، وإصلاح الخلل ١٤٩.

(٤٢) ينظر: إصلاح الخلل ١٤٦، وشرح المفصل ١٦٣/١، واللباب ١٢٦/١-١٢٩.

(٤٣) إصلاح الخلل ١٤٦.

(٤٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١-٢٧٢.

(٤٥) ينظر: الإنصاف ٣٨/١، وشرح المفصل ١٦٣/١، وجمع الهوامع ٣٦٤/١.

(٤٦) ينظر: اللع ٢٦/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٢.

(٤٧) ينظر: الإنصاف ٣٨/١، شرح المفصل ١٦٣/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٢، وجمع الهوامع ٣٦٤/١.

(٤٨) ينظر: الإنصاف ٣٨/١، وشرح المفصل ١٦٣/١.

(٤٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(٥٠) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(٥١) ينظر: الإنصاف ٤٠/١.

(٥٢) ينظر: الإنصاف ٤٠/١-٤١.

(٥٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٨٣.



المذهب الرابع وهو أن الابتداء وحده هو العامل في رفع الخبر ، لأنه كما كان عاملا في المبتدأ بلا واسطة ، عمل في الخبر بواسطة المبتدأ ، وللحجج التي سبق ذكرها سابقا .

### المسألة الثانية : الخلاف في مجيء الفاعل ونائبه جملة:

قال الكافيجي: "واختلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملة أو لا؟. فالمشهور المنع مطلقا، وأجازته هشام وثلعب مطلقا نحو: يعجبني قام زيد .وفصل الفراء ،وجماعة ونسبوه لسببويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد مُعَلَّقٌ عن العمل ،نحو : "ظهر لي أقام زيد" صح ، وإلا فلا . وحملوا عليه قوله تعالى<sup>(٥٤)</sup> : ( ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّى حِينٍ ) ومنعوا "يعجبني يقوم زيد" وأجازهما هشام وثلعب ، واحتج بقوله: وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ<sup>(٥٥)</sup>

ومنع الأكثرون ذلك كله "<sup>(٥٦)</sup> . المناقشة : اختلف النحاة في مجيء الفاعل ونائبه جملة على مذهبين: المذهب الأول : جواز مجيء الفاعل جملة<sup>(٥٧)</sup> وهذا مذهب الكوفيين ، واختلفوا بين الجواز مطلقا ، والجواز بشروط على النحو التالي: أجاز هشام<sup>(٥٨)</sup> وثلعب<sup>(٥٩)</sup> ذلك مطلقا فيجوز أن تقول : يعجبني يقوم زيد<sup>(٦٠)</sup> ، واستدلا ب قوله تعالى<sup>(٦١)</sup> : ( وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) ، و قوله تعالى<sup>(٦٢)</sup> : ( ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا

<sup>(٥٤)</sup> الآية ٣٥ من يوسف .

<sup>(٥٥)</sup> صدر بيت من الطويل معاوية بن خليل وعجزه : وعَهْدِي بِهِ قَبِيْلًا يَفْشُ بِكِيْرٍ ، انظره : في كتاب الشعر ٤٩٧ ، والخصائص ٤٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٧/٤ ، وضرائر الشعر ٢٦٣ ، والخزانة ٢٨١/٢ ، والمغني ٥٥٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٠ ، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٣٠٦/٦ ، الشاهد فيه : (يسيرُ بشرطة) ، فهي في موضع رفعٍ بأنه فاعل .

<sup>(٥٦)</sup> شرح قواعد الإعراب ١٣٠ .

<sup>(٥٧)</sup> ينظر: أمالي ابن الحاجب ٨٨٢ .

<sup>(٥٨)</sup> هشام بن معاوية الصريري أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، صنف: مختصر النحو ، الحدود ، القياس ، توفي سنة تسع ومائتين . ينظر : البغية ٢: ٣٢٨ . أخذ عن الكسائي وكان مشهوراً بصحته . ، وله من التصانيف كتاب "المختصر" ، وكتاب القياس . نزهة الألباب ١: ١٣٠ .

<sup>(٥٩)</sup> أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب ، فإنه كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، وتوفي أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، سنة إحدى وتسعين ومائتين . ينظر : نزهة الألباب ١: ١٧٣ ، ١٧٦ .

<sup>(٦٠)</sup> ينظر : الارتنشاف ٣/ ١٣٢٠ .

<sup>(٦١)</sup> الآية (٤٥) من سورة إبراهيم .

<sup>(٦٢)</sup> الآية ٣٥ من يوسف .

الآيات لَيْسُجُنَّتْهُ حَتَّى جِينِ) فجملة "كيف فعلنا" هي الفاعل (٦٣) ، فجملة "لَيْسُجُنَّتْهُ" هي الفاعل. (٦٤) واستدلا كذلك بقول الشاعر (٦٥):

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَبِيًّا بَفْشٍ بِكَبِيرٍ (٦٦)  
 فجملة (يسيرٌ بشرطية) في موضع رفعٍ بأنه فاعل. ويدلُّك على ذلك عطفهم عليه الاسم. (٦٧)

وفصل الفراء (٦٨) وجماعة ، ونسب لسيبويه (٦٩) فقالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل ، نحو: ظهر لي أقام زيد؟، صح والافلا (٧٠) قال الفراء: "نقول (قد تبين لي أقام عبدالله أم زيد) في الاستفهام معنى الرفع" (٧١). المذهب الثاني: المنع مطلقاً فالفاعل يكون اسما أو مؤولاً بحرف مصدرى، ولا يكون جملة مطلقاً (٧٢)، وهذا مذهب البصريين (٧٣)، وتبعهم الفارسي (٧٤)، والعكبري (٧٥)، وابن عصفور (٧٦)، وابن هشام (٧٧). حجتهم: علل أبو علي الفارسي عدم مجيء الفاعل جملة بما يأتي: الأول: بأن الفاعل يكنى عنه، فلا يجوز قيام الجملة مقامه؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار (٧٨). والثاني: عامة الأسماء الفاعلة يثنى ويجمع ، والجمل لا تثنى ولا تجمع. (٧٩) والثالث: الفاعل عكس المبتدأ ولو جاز أن يقوم مقامه الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ ، فكانت توقع الجملة موقع الاسم المبتدأ ، على أنها مُحدِّث عنها ثم تسند الحديث بعد إليها، إما

(٦٣) ينظر: الدر المصون ١٢٥/٧.

(٦٤) ينظر: الدر المصون ٤٩٤/٦.

(٦٦) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٦٧) ينظر: شرح الأبيات المشككة ٥٢١/١.

(٦٨) ينظر: البحر المحيط ٧٨،٧٧/١ ارتشاف الضرب ١٣٢٠، الدر المصون ١٢٥/٧.

(٦٩) ينظر: الكتاب ٣: ١١٠.

(٧٠) ينظر: مغني اللبيب ١: ٢٤٤، ٥٥٩، البحر المحيط ١: ٤٦، ٤٧.

(٧١) معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢.

(٧٢) ينظر: مغني اللبيب ١: ٥٣٨.

(٧٣) ينظر: الكتاب ٣: ١١٠، التذييل ٥٥/١.

(٧٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٢/٦، ١٧٣، كتاب الشعر ٥٣٤.

(٧٥) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ٧٣٢/٢ نض

(٧٦) ينظر: شرح الجمل ٩٣/١.

(٧٧) ينظر: شرح شذور الذهب ٢١٧.

(٧٨) ينظر: المسائل البغداديات ٥٢٥.

(٧٩) ينظر: المسائل البغداديات ٥٢٥.

جملة وإما مفرداً، على حسب ما يسند إلى المبتدأ ، ألا ترى أن كل ما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحو: "كم" و"مذ" فكذاك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة ، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ.<sup>(٨٠)</sup> و ما استدل به الكوفيون وهو قوله تعالى<sup>(٨١)</sup>: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ) فمؤول على أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو «بدأ» أي: بدأ لهم بدءاً، أو أنه ضمير يعود على السَّجَن أي: ظهر لهم حَبْسُهُ.<sup>(٨٢)</sup> وقوله تعالى<sup>(٨٣)</sup>: (وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ) ، فالفاعل مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَي: وَتَبَيَّنَ لَكُمْ هُوَ أَي حَالَهُمْ.<sup>(٨٤)</sup> وقول الشاعر:

وما راعني إلا يسيرُ بشرطٍ وعهدي به قيناً يفشُّ بكير<sup>(٨٥)</sup>

الفاعل فيه على حذف أن، وتقديره: ما راعنا إلا سيره بشرطه.<sup>(٨٦)</sup>

موقف الكافيحي : اختار المنع مطلقاً في مجيء الفاعل جملة ، دون أن يعلل ذلك . والرأي الراجح : يظهر لي مما سبق أن ما ذهب إليه البصريون هو الأصوب ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً بحرف مصدري ، ولأن أدلة الكوفيين ممكن تأويلها ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال . والله أعلم .

**المسألة الثالثة : رافع الاسم الواقع بعد الجارو المجرور والظرف غير المعتمدين على شيء قبلهما :**

قال الكافيحي: "الاختلاف في عامل المرفوع بعد الجار والمجرور ، فإن بعضهم قال : هو مرفوع بالجار والمجرور لا غير، وقال بعضهم: هو مرفوع بالفعل المحذوف فقط، وقال بعضهم: يجوز أن يكون مرفوعاً بالجار والمجرور ، كما يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، لكنه يُرجح الرفع بالجار والمجرور على الرفع بالابتداء . فالمصنف اختار هذا المذهب ، وهذا هو الراجح".<sup>(٨٧)</sup> المناقشة : اختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف غير المعتمدين على شيء قبلهما على قولين : الأول : ذهب

<sup>(٨٠)</sup> ينظر: المسائل البغداديات ٥٢٥.

<sup>(٨١)</sup> سورة يوسف: الآية ٣٥.

<sup>(٨٢)</sup> ينظر : الدر المصون ٤٩٤/٦.

<sup>(٨٣)</sup> سورة إبراهيم من الآية ٤٥.

<sup>(٨٤)</sup> ينظر: البحر المحيط ٤٥٣/٦.

<sup>(٨٥)</sup> سبق تخريجه في صفحة ١٦.

<sup>(٨٦)</sup> ينظر: شرح الأبيات المشككة ٤٩٧/١.

<sup>(٨٧)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٢٥٠، ٢٤٩.

البصريون إلى أنه إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله فلا يعمل في الاسم الذي بعده بل يكون الاسم مبتدأ يرتفع بالابتداء والظرف خبر مقدما<sup>(٨٨)</sup>. حجتهم : الأول : أن العامل يتخطى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ ، كَقَوْلِكَ : إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا ، وكان خلفك زيداً ، ورأيت خلفك زيداً و لَوْ كَانَ الظرف عاملاً كالفعل لما دخلت عليه العوامل ؛ لأنها لا تدخل على الفعل .<sup>(٨٩)</sup> وَالثَّانِي : أَنَّكَ تَضْمُرُ الْمُبْتَدَأَ فِي الظَّرْفِ وَهُوَ مَقْدَمٌ كَقَوْلِكَ (في دراه زيد) وَ لَوْ كَانَ عاملاً لَكَانَ وَقَعَا فِي رَتْبَتِهِ وَلَزِمَ فِيهِ الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا.<sup>(٩٠)</sup> وَالثَّلَاثُ : أَنَّ مَعْمُولَ الخَيْرِ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ كَقَوْلِ الشَّمَاخِ<sup>(٩١)</sup> :

كلا يوممي طوالة وصل أروى ... ظنون أن مطرح الظنون

و(كلا) مَنْصُوبٌ الخَيْرِ وَهُوَ (ظنون)والمعمول تابع العامل وَالتَّابِعُ لَا يَقَعُ مَوْقِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْمُتَّبِعُ<sup>(٩٢)</sup> . وَالرَّابِعُ : أَنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ الجَرِّ غَيْرَ مُشْتَقِّينَ وَلَا مَعْتَمِدِينَ فَلَمْ يَعْمَلَا كَقَوْلِكَ هَذَا زَيْدٌ .<sup>(٩٣)</sup> وَالخَامِسُ : أَنَّ الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد.<sup>(٩٤)</sup> وَالسادس : إن الاسم بعد الجار والمجرور والظرف يرتفع بالابتداء ؛ لأنه تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء .<sup>(٩٥)</sup> الثَّانِي : ذهب الكوفيون وتبعهم أبو الحسن الأخفش والمبرد من البصريين إلى أن الظرف والجار والمجرور يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وذلك نحو قولك : " أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " <sup>(٩٦)</sup> حجتهم : إن الأصل في قولك " أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " حَلَّ أمامك زيدٌ ، وَحَلَّ في الدار عمروٌ ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، فارتفع الاسم به كما ارتفع بالفعل .<sup>(٩٧)</sup> مَوْقِفُ الكافيحي : يرجح ويختار أن الظرف والجار والمجرور يكون الاسم بعدهما مرفوعاً بالابتداء وهو في ذلك يوافق ابن هشام في اختياره . وعلل اختياره بما يأتي : الأول : بقوله : " وهو الوجه المرجوح "

<sup>(٨٨)</sup> ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١: ٥١: ٥٥.

<sup>(٨٩)</sup> ينظر : اللباب ١/ ١٤٣.

<sup>(٩٠)</sup> ينظر : اللباب ١/ ١٤٣.

<sup>(٩١)</sup> البيت من الوافر في ديوانه ٣١٩ ، وانظره : في الإنصاف ١/ ٥٧ ، واللباب ١/ ١٤٣ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٨/ ٢٤٧ ، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب ٣/ ٢١٢ .

<sup>(٩٢)</sup> ينظر : اللباب ١/ ١٤٣.

<sup>(٩٣)</sup> ينظر : اللباب ١/ ١٤٤.

<sup>(٩٤)</sup> ينظر : التبيين ٢٣٣.

<sup>(٩٥)</sup> ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١: ٥٢ ، واللباب في علل لبناء والإعراب ١: ١٤٣ ، وشرح المفصل ١: ٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ١: ٣٤٩ ، وارتشاف الضرب ٢: ١١٢١ ، ومغني اللبيب

١٣: ١ ، وشرح ابن عقيل ١: ٢١٠ ، والتصريح ١: ٢٠٦ ، وحاشية الصبان ١: ٢٩٢ ،

<sup>(٩٦)</sup> ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١: ٥١ ،

<sup>(٩٧)</sup> ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١: ٥١ ، ٥٢ .

أن تجعله مبتدأ مؤخرا عن الخبر ، وأن تجعل الجار والمجرور خبرا مقدما عليه ؛لقصد الاهتمام ،فيكون الجار والمجرور عاملا في الضمير المستتر فيه ،لاعماده على المبتدأ في الوجه<sup>(٩٨)</sup>. الثاني : يجوز في قولك: " في الدار زيدٌ " أن يكون "زيد " مرفوعا بالجار والمجرور ،على أنه فاعل عند الكوفيين ، ووجوب أن يكون مرفوعا على الابتداء عند البصريين، فتكون جملة ظرفية عند الكوفيين، وجملة اسمية عند البصريين<sup>(٩٩)</sup>. الترجيح : ويبدو لي مما سبق أن الوجه الراجح هو ما ذهب إليه البصريون ، فجعله مبتدأ لقصد الاهتمام ، ويكون الجار والمجرور عاملا في الضمير المستتر ، لاعماده على المبتدأ<sup>(١٠٠)</sup>. وقد أيد هذا الوجه بقياسه على " مررت برجل في الدار أبوه " ، فأبوه قدره مبتدأ مؤخرا عن الخبر ، وأن تجعل الجار والمجرور خبرا مقدما عليه ، لقصد الاهتمام، فيكون الجار والمجرور عاملا في الضمير المستتر فيع ؛ لاعماده على المبتدأ، كما اعتمد على الموصوف .وهو الوجه المرجوح<sup>(١٠١)</sup>. والله أعلم.

#### المسألة الرابعة : عطف معمولي عاملين مختلفين :

قال الكافي في باب الجملة الواقعة خبرا: " عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفراء ،وأما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز أصلا ،لأن حرف العطف ضعيف ، فلا يقوم مقام عاملين . نعم يجوز مثل هذا العطف عند الأعم وابن الحاجب فيما إذا كان المجرور مقدما على المرفوع أو على المنصوب ، في المعطوف والمعطوف عليه نحو: في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو، قال الشاعر:

أكلٌ امرئٌ تحسبين امرأً ... ونارٌ توقدُ بالليل ناراً؟

وأما في ما عداه فغير جائز .فالحق مذهب الفراء؛ لأنّ جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها ، على وجه الاستقامة ، لا تحتاج إلى النقل والسماع . وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه . وهو غير حائز<sup>(١٠٢)</sup>. المناقشة : اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين نحو قولك (ليس زيدٌ بقائم ولا خارج عمرٌو ) على ثلاثة مذاهب : المذهب الأول: المنع مطلقا. فقد ذهب سيبويه وكثير من البصريين إلى منع العطف على معمولي عاملين مختلفين<sup>(١٠٣)</sup> ، قال سيبويه: " وتقول: ما كلُّ سوداء

<sup>(٩٨)</sup> ينظر : شرح قواعد الاعراب ٢٥١،٢٥٠.

<sup>(٩٩)</sup> ينظر المرجع السابق ٢٥٢.

<sup>(١٠٠)</sup> ينظر: شرح قواعد الاعراب ٢٥١،٢٥٠.

<sup>(١٠١)</sup> نفس المرجع السابق ٢٥١،٢٥١.

<sup>(١٠٢)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٨٥،٨٦.

<sup>(١٠٣)</sup> ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، والمغني ٥٦٠/٢.

تمرّة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت (شحمة) و(بيضاء) في موضع جرّ، كأنك أظهرت "كلّ" فقلت: "ولا كلّ بيضاء"، قال الشاعر أبو دؤاد<sup>(١٠٤)</sup>:

أكلّ امرئٍ تحسّينَ امرأً ... ونارٌ توقدُ بالليلِ نارا.

فاستغنيت عن تننية كل لذكرك إياه في أوّل الكلام ولقطة التباسه على المخاطب<sup>(١٠٥)</sup>. قال السيرافي: "احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين، وذلك أن (بيضاء) جر عطا على (سوداء) والعامل فيها "كل" و"شحمة" منصوبة عطفا على "تمرّة" خبر "ما" ، فقال سيبيويه: ليس ذلك عطفا على عاملين وتأوله على أن بيضاء مجرور بـ"كل" أخرى محذوفة مقدرة بعد "ما" ، وليس بمعطوفة على سوداء فلم يحصل العطف على عاملين<sup>(١٠٦)</sup>. احتجوا بما يأتي: الأول: أن حرف العطف ضعيف ، فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين<sup>(١٠٧)</sup>. والثاني: أن العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة، ولا يجوز ذلك بإجماع<sup>(١٠٨)</sup>. والثالث: أن العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد ، ولا يجوز، فكذلك ما هو بمنزلة لا يجوز<sup>(١٠٩)</sup>. والرابع: أن العطف على معمولي عاملين مختلفين إن لم يكن أحدها جاراً ممتنع بإجماع، وحذف حرف من حروف الجر دليل جائز<sup>(١١٠)</sup>. المذهب الثاني: الجواز مطلقا، وهو مذهب الكسائي<sup>(١١١)</sup> والفراء<sup>(١١٢)</sup> ونسب للأخفش<sup>(١١٣)</sup> والزجاج<sup>(١١٤)</sup> وتبعهم بعض الكوفيين<sup>(١١٥)</sup>. حجّتهم ، استدلوا بما يأتي :

- (١٠٤) البيت من المتقارب وهو للشاعر أبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣٥٣، وهو من شواهد الكتاب ٦٦:١، و الأصول في النحو ٧٠:٢، والكامل ٢٢٩:١، والإنصاف ٣٨٧:٢، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤:٢، والمغني ٣٨٢:١، وحاشية الصبان ٢٠٦:٢.
- (١٠٥) ينظر: الكتاب ٦٥-٦٦، وأوضح المسالك ٣٦٠/٣.
- (١٠٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٤/١.
- (١٠٧) ينظر: اللباب، ٤٣٤:١، وتفسير القرطبي ١٦:١٥٧.
- (١٠٨) ينظر الأصول ٧٥:٢، واللباب للعكبري ٤٣٤:١، والهمع ٣:٢٢٢.
- (١٠٩) ينظر: شرح التسهيل ٣:٣٧٨، وشرح الكافية الشافية ٣:١٢٤٣.
- (١١٠) ينظر شرح التسهيل ٣:٣٧٨.
- (١١١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٣-٣٧٧، والمساعد ٢:٤٧١، وشرح الكافية الشافية ٢:٩٧٥، والمغني ١/٦٣٢، والتصريح ١:٧٢٩، والهمع ٣:٢٢٣.
- (١١٢) ينظر: معاني القرآن ٣:٤٥.
- (١١٣) ينظر المقتضب ٤:١٩٥، والأصول ٢:٦٩، والكشاف ٢:٤٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢:٩٧٥، ومغني اللبيب ١:٥١٢.
- (١١٤) ينظر: معاني القرآن ٤:٤٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢:٩٧٥، والمساعد ٢:٤٧١، والمغني ١:٥١٢.
- (١١٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١٣٣.

الأول: قوله تعالى<sup>(١١٦)</sup>: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٥))  
 قرأ حمزة<sup>(١١٧)</sup>، والكسائي<sup>(١١٨)</sup> (آيات) بالنصب في الموضعين الثاني و الثالث على جواز العطف على ما قبله . وذكر الزجاج<sup>(١١٩)</sup> ، والزمخشري<sup>(١٢٠)</sup>، أن الآية دليل على العطف على معمولي عاملين مختلفين ، سواء نصبت أم رفعت . الثاني : قول أبي دؤاد الأيادي<sup>(١٢١)</sup>:  
 أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا ... وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا .  
 فخفض (نار) بالعطف على (امري) المخفوض ب(كل)، ونصب (ناراً) بالعطف على (امراً) المنصوب بـ (تحسين) ، وشركت الواو بينهما<sup>(١٢٢)</sup> . والثالث: قولهم: " ما كلُّ سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة"<sup>(١٢٣)</sup> حيث عطفت (بيضاء) على (سوداء) ، الجواز إن تقدّم المجرور في المتعاطفين؛ لأن تقدم المجرور في المتعاطفين معا تقول: في الدار زيد والحجرة عمرو ، والمنع فيما عداه وهذا قول الأعم<sup>(١٢٤)</sup> ، وينسب للأخفش ، قال الصيمري: "وأجاز الأخفش العطف على عاملين، فأجاز قام زيد في الدار والقصر عمرو . فقدم المجرور على المرفوع؛ لأن الجار والمجرور كشيء واحد، ولم يجز قام زيد في الدار وعمرو القصر، لئلا يفصل بين الجار والمجرور" .<sup>(١٢٥)</sup> و به قال ابن

(١١٦) الآية ٣، ٤، ٥، من سورة الجاثية .

(١١٧) حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الإمام، أبو عمار الكوفي مولى آل عكرمة بن ربعي التميمي الزيات أحد القراء السبعة. ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش؛ وحرمان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم، أحد القراء السبعة، قرأ الحروف على الأعمش، قرأ عليه وروى القراءة عنه ي، علي بن حمزة الكسائي أجل أصحابه ، محمد بن زكريا ومحمد بن عبد الرحمن النحوي، توفي ١٥٦هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١: ٦٦، و غاية النهاية ١: ٢٦١، ٢٦٢ .

(١١٨) ينظر: السبعة ١: ٥٩٤، وإعراب القرآن لابن خالويه ٤: ٩٢،، والحجة لابن خالويه ١: ٣٢٥، والحجة للفارسي ٦: ١٩٦، والتبصرة لمكي ٤: ٦٧٤، والنكت في القرآن ١: ٤٤٥ .

(١١٩) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤: ٤٣٢ .

(١٢٠) ينظر: الكشاف ٢: ٤٤٣، و الدر المصون ٩: ٦٣٩، ٦٤٠ .

(١٢١) سبق تخريجه في صفحة ٢١ .

(١٢٢) ينظر: الكامل ١: ٢٢٩، وشرح الأشموني ٢: ١٧٥، والتصريح ١: ٧٢٩ .

(١٢٣) من أمثال العرب ، يُضرب في اختلاف الناس وطباعهم، ينظر: جمهرة الأمثال ٢: ٢٨٧، والكتاب ١: ٦٥، وتصيل عين الذهب ٩١، ومجمع الأمثال ٣: ٢٥٧، والمستقصى ٢: ٣٢٨ .

(١٢٤) ينظر الكشاف ٢: ٤٢٣٧، ٢٨٤، والمغني ١: ٥١٢، و الدر المصون ٦: ١٨٣ .

(١٢٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٥ .

الحاجب. (١٢٦) المذهب الثالث : الجواز إن تقدم المجرور في المتعاطفين معاً، تقول : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، والمنع فيما عداه عمرو ، وهذا قول الأعم ، وينسب للأخفش (١٢٧) ، قال الصيمري : " وأجاز الأخفش العطف على عاملين فأجاز : قام زيدٌ في الدار والقصر عمرو ، فقدم المجرور على المرفوع ؛ لأن الجار والمجرور كشيء واحد ، ولم يجز : قام زيدٌ في الدار وعمرو القصر ، لئلا يفصل بين الجار والمجرور " (١٢٨) موقف الكافيحي : ذهب الكافيحي في ذلك إلي الجواز تابع في ذلك الفراء بقوله : " فالحق مذهب الفراء ، وعلل ذلك بقوله إن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة ، لا تحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه. (١٢٩) قال السيوطي : " وجوزهُ شيخنا الكافيحي مُطلقاً من المجرور وغيره " (١٣٠) الترجيح : يبدو لي مما سبق أن العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز كما في المذهب الثاني لورود ذلك في كلام الله وهذه حجة قوية . والله أعلم .

#### المسألة الخامسة : الخلاف في إعراب الجملة بعد "حتى" الابتدائية ؟

قال الكافيحي : " إنَّ "حتى" إذا كان حرف ابتداء وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ويثبت عدم كونها حرف جر ، نحو : (مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه ) ، فالمرض سبب عدم الرجاء فيكون ما بعدها جملة لفظاً ومعنى ، فيكون مانعاً لدخول حرف الجر ، فإن حرف الجر لا يدخل إلا على المفردات ، أو على ما في تأويلها ، فعلم أنها ليست بحرف جرّ ، والجملة الواقعة بعد "حتى" الابتدائية غير مستأنفة واستدل على ذلك بما نقل عن الشيخ أبي أسحاق الزجاج ، وعن الشيخ عبدالله بن درستويه من أنّ الجملة الواقعة بعد "حتى" الابتدائية في موضع جرّ ، وهذا وإن كان أقرب إلى الضبط لكن خالفهما الجمهور ، أي : أكثر النحاة ، وقالوا : إنها ليست بحرف جر ، لأن "حتى" لو كانت حرفاً من حروف الجرّ لما عُلقَتْ عن العمل ههنا لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، لما أن التعليق من خواص الأفعال اتفاقاً ، فلا يجوز في غيرها ، سواء كان اسماً أو حرفاً ، ولكنها قد علقت عن العمل بناء على أن عملها قد بطل ، من حيث اللفظ ، وإن كان معتبراً بحسب المعنى عندهما " (١٣١) . المناقشة : اختلف النحاة في الجملة الواقعة بعد "حتى" الابتدائية على قولين : القول الأول : ذهب إلى أن "حتى" حرف ابتداء ، يستأنف

(١٢٦) ينظر : رأيه في الأمالي النحوية ١٣٣ ، والكافية الشافية ٣ : ١٢٤٢ ، والتصريح ٢ : ١٨٨ .

(١٢٧) ينظر : رأيه في المقضب ٤ / ١٩٥ ، والأصول ٢ / ٦٩ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ٢٧ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٧ ، والمغني ٢ / ٥٦٠ .

(١٢٨) التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٥ .

(١٢٩) ينظر : شرح قواعد الإعراب ٦٨ .

(١٣٠) ينظر : همع الهوامع ٣ : ٢٢٣ .

(١٣١) ينظر : شرح قواعد الإعراب ١٥١ / ١٥٣ .



بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب<sup>(١٣٢)</sup>، ليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية، فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرية بـماض نحو: قوله تعالى<sup>(١٣٣)</sup>: (حَتَّىٰ عَفْوًا) أو بمضارع مرفوع، كقراءة نافع<sup>(١٣٤)</sup>: قوله تعالى<sup>(١٣٥)</sup>: (وَرُزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ) ، وتقول: "شربت الإبل حتى يجيء البعير بجر بطنه"، وكذلك تقع بعدها الجملة الاسمية والمصدرية بشرط<sup>(١٣٦)</sup>، نحو قوله تعالى<sup>(١٣٧)</sup>: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا) ، وقول الفرزدق<sup>(١٣٨)</sup>:

فيا عَجَبًا حَتَّىٰ كُلُّيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِئٌ  
فحتى هنا بمنزلة إذا، وإنما هي هنا كحرف من حروف الابتداء.<sup>(١٣٩)</sup>  
وقول الشاعر، وهو عبدُ بنى الحَسْحَاسِ<sup>(١٤٠)</sup> :  
إذا شقَّ برد شقِّ بالبرد مثله ... دو اليك حتى ليس للبرد لايسُ  
وقول امرئ القيس<sup>(١٤١)</sup> :

<sup>(١٣٢)</sup> ينظر: توضيح المقاصد ١١٣/١.

<sup>(١٣٣)</sup> من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

<sup>(١٣٤)</sup> هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن تابعي المدينة، انتهت إليه رئاسة القراءة بها، وصار الناس إليها. توفى سنة ١٥٩. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (٣٣٤/٢).

<sup>(١٣٥)</sup> الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

قرأها بالرفع مجاهد، وبعض أهل المدينة وقرأها الباقر بالنصب، وكان الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب. ينظر: السبعة في القراءات ١٨١/١، والحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٩٥/١، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٠٥/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٦/١، والبحر المحيط ٣٧٣/٢.

<sup>(١٣٦)</sup> ينظر: الهمع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٣٧)</sup> الآية ٦ من سورة النساء.

<sup>(١٣٨)</sup> البيت من الطويل للفرزدق ، انظر في ديوانه ٣٦١ ، الكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٤١/٢، والأصول ٤٢٥/١، ووصف المباني ١٨٠، ومغني اللبيب ١٧٣/١، والشاهد : (حتى) فحتى هنا بمنزلة إذا، وإنما هي هنا كحرف من حروف الابتداء.

<sup>(١٣٩)</sup> ينظر الكتاب ١٨/٣.

<sup>(١٤٠)</sup> البيت من الطويل لسحيم في ديوانه ١٦ ، وانظره: الكتاب ٣٥٠/١، والخصائص ٤٧/٣، ووصف المباني ١٨١، وأوضح المسالك ٩٩/٣، وشرح الأشموني ١٤٤/٢، والتصريح ٦٩٥/١.

<sup>(١٤١)</sup> البيت من الطويل في ديوانه ١٦١/١، وانظره : الكتاب ٦٢٦/٣، والمقتضب ٤٠/٢، ووصف المباني ١٨١، ومغني اللبيب ١٧٢/١، والأشموني ٣٦٩/٢.

سُرِّيتُ بهم حَتَّى تَكَلَّ غَزِيَّتُهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانٍ  
وقول جرير<sup>(١٤٢)</sup> :

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل  
خلاقاً لابن مالك<sup>(١٤٣)</sup> فِي رَعْمِهِ أَنَّهَا (جَارَةٌ قَبْلُ) الْفِعْلُ (الْمَاضِي) بِإِضْمَارٍ (أَنْ) بَعْدَهَا  
على تأويل المصدر قَالَ أَبُو حَيَّانٍ<sup>(١٤٤)</sup> وَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(١٤٥)</sup> لَا أَعْرِفُ لَهُ  
فِي ذَلِكَ سَلْفًا وَفِيهِ تَكَلَّفُ إِضْمَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .  
كقول جرير<sup>(١٤٦)</sup> :

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل<sup>(١٤٧)</sup>  
وهذا هو المذهب المشهور ، وهو مذهب أكثر النحويين .<sup>(١٤٨)</sup> القول الثاني : ذهب  
الزجاج<sup>(١٤٩)</sup> وابن درستويه<sup>(١٥٠)</sup> إلى أن "حتى" جارة " و الجملة بعد "حتى" في موضع  
جر بها . رده ابن هشام وغيره بأن حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَعْلُقُ عَنِ الْعَمَلِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى

<sup>(١٤٢)</sup> البيت من الطويل في ديوانه ٣٦٧، ينظر: حروف المعاني والصفات ٦٥، والجنى الداني ٥٥٢،  
ورصف المباني ١٨٠، ومغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢. والشاهد: قوله: "حتى" حيث  
دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء، ينظر: توضيح المقاصد ١٢٤٩/٣، رصف المباني  
١٨٠، ومغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٣)</sup> ينظر: شرح التسهيل ١٦٦/٣، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٤)</sup> ينظر: البحر المحيط ٣٧٣/٢، ومغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٥)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٦)</sup> البيت من الطويل في ديوانه ٣٦٧، ينظر: حروف المعاني والصفات ٦٥، والجنى الداني ٥٥٢،  
ورصف المباني ١٨٠، ومغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٧)</sup> الشاهد: قوله: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء، ينظر: توضيح  
المقاصد ١٢٤٩/٣، رصف المباني ١٨٠، ومغني اللبيب ١٧٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/٢.

<sup>(١٤٨)</sup> ينظر: الجنى الداني ٥٢٥، مغني اللبيب ١٧٦/١، رصف المباني ١٨٠، شرح نظم قواعد  
الإعراب ١٢/٩.

<sup>(١٤٩)</sup> ينظر: رأي الزجاج في توضيح المقاصد ١١٣/١، الجنى الداني ٥٥٢، مغني اللبيب ١٧٦/١،  
موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢.

<sup>(١٥٠)</sup> أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي؛ فإنه [كان] أحد النحاة المشهورين،  
والأدباء المذكورين، أخذ عن أبي العباس المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وأقام ببغداد إلى حين  
وفاته. ٨٤٧، ينظر: نزهة الألباء ٢١٤/١، رأي ابن درستويه في توضيح المقاصد ١١٣/١، مغني  
اللبيب ١٧٦/١، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢، همع الهوامع ٣٣٢/٢.

المُفْرَدَاتُ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدَاتِ. (١٥١) موقف الكافيحي : اختار الكافيحي ما ذهب إليه الجمهور من أن الجملة بعد "حتى" ابتدائية غير مستأنفة ، واحتج بما احتج به الجمهور (١٥٢). الترجيح : يظهر مما سبق أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب نظراً لأنه لا يجوز الرفع بالابتداء، إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً. فإن صح الرفع، كان حجة على الجواز (١٥٣). والله أعلم .

### المسألة السادسة : الاعتراض بأكثر من جملة :

قال الكافيحي: " اتفق النحاة على أن الاعتراض بين شيئين بجملة واحدة واقع ، واختلفوا في الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، بأنه هل يصح أو لا ؟ لكن الحق أنه يجوز الاعتراض ، أي : يثبت في الاستعمال ثبوتاً راجحاً بقول أكثر من جملة واحدة . فعلم من هذا أن المراد هو الجواز بحسب الوقوع ، بمعنى أنه يثبت ويُعتد به ، لا الجواز بحسب تساوي الطرفين . فإنه لا يناسب المباحث العربية ، " واستدل على ذلك برأي ابن مالك والزمخشري ، والفارسي خالفهم . وهذه الجمل الاعتراضية كثيرة المجيء في كلام الله وفي كلام العرب ، قال ابن جني في باب الاعتراض : "علم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصح الشعر ومنثور الكلام . وهو جار عند العرب مجرى التأكيد ، فذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل "فيه" بغيره ، إلا شاذاً أو متأولاً" (١٥٤) المناقشة: اختلف النحاة في الاعتراض بين شيئين بأكثر من جملة على قولين: القول الأول: جواز الاعتراض بجملتين فأكثر ، وهذا مذهب الزمخشري (١٥٥) ، وابن مالك (١٥٦) وابن هشام (١٥٧) ، وابن عقيل (١٥٨) ، والسلسلي (١٥٩) . حججهم : استدلوا على جواز ذلك بالسماع (١٦٠) ومنه : قوله تعالى (١٦١) : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ

(١٥١) ينظر: الجني الداني ٥٤٢ ، توضيح المقاصد ١٢٤٩/٣ ، مغني اللبيب ١٧٦/١ ، همع الهوامع ٣٣٢/٢ ، حاشية الصبان ٤٤٠/٣ .

(١٥٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب ١٥٣/١٥٢ .

(١٥٣) ينظر: الجني الداني ٥٢٥ .

(١٥٤) ينظر شرح قواعد الإعراب ١٦٧/١٦٨ - وقول ابن حني في الخصائص ٣٣٦/١ .

(١٥٥) ينظر: الكشف ٣٦٧/٤ ، ٥١٦/١ .

(١٥٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

(١٥٧) ينظر: مغني اللبيب ٥٠٠/١ .

(١٥٨) ينظر: المساعد ٥٣/٢ .

(١٥٩) ينظر: شفاء العليل ٥٥١/٢ ، ٥٥٢ .

(١٦٠) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، والمغني ٥١٤/١ ، والمساعد ٥٢/٢ .

(١٦١) سورة النساء : من الآيات ٤٤ ، ٤٥ ، و ٤٦ .

الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَانِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا (٤٥) مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ (٤٦))، قال ابن هشام: " إن قُدِّرَ قوله تعالى<sup>(١٦٢)</sup>: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا) بَيَانًا "لِلَّذِينَ أَوْتُوا"، وتخصيصًا لَهُمْ إِذْ كَانَ اللَّفْظُ عَامًا فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَرَادِ الْيَهُودَ أَوْ بَيَانًا لـ "أَعْدَانِكُمْ"، والمعترض بِهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَمَلَتَانِ، وَهِيَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، و(كَفَى بِاللَّهِ).<sup>(١٦٣)</sup> وقوله تعالى: { قَوْلُهُ تَعَالَى (١٦٤): (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبْرِ (٤٤)) }، حيث اعترضت الجملتان "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" بين "نوحى إليهم"، و" بالبينات والزبر".<sup>(١٦٥)</sup> وقول الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... وَفِي طُولِ الْمَعَاشِرَةِ التَّقَالِي  
لَقَدْ بِالْبَيْتِ مَظْعَنٌ أُمُّ أَوْفَى ... وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي<sup>(١٦٦)</sup>

حيث جاءت جملتان معترضتان، هما " والأنباء تنمي"، وفي طول المعاشرة التقالي بين القسم " لعمر أبيك"، وجوابه " لقد بالبيت"<sup>(١٦٧)</sup> وصحح أبو حيان<sup>(١٦٨)</sup> الاعتراض بأكثر من جملتين فقال في قوله تعالى<sup>(١٦٩)</sup>: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) "وَالظَّاهِرُ أَنَّ (وَالَّذِينَ) مُبْتَدَأٌ، وَجَوَزُوا فِي الْخَبَرِ وَجُوهًا. وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلُهُ<sup>(١٧٠)</sup> (مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ) وَيَكُونُ قَدْ فُصِّلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِجَمَلَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِرَاضِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: مَنَعَ الْإِعْتِرَاضَ بِأَكْثَرِ مِنْ جَمَلَةٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(١٧١)</sup>، وَأَبُو حَيَّانٍ<sup>(١٧٢)</sup>، وَابْنُ هِشَامٍ<sup>(١٧٣)</sup>، وَالسَّمِينُ الْحَلْبِيُّ<sup>(١٧٤)</sup>،

<sup>(١٦٢)</sup> الآية (٤٦) من سورة النساء .

<sup>(١٦٣)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١/٥١٤، ٥١٥ .

<sup>(١٦٤)</sup> الآيتين ٤٣، ٤٤ من سورة النحل .

<sup>(١٦٥)</sup> ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

<sup>(١٦٦)</sup> البيتان من الوافر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٩٥ والبيت الأول فيه برواية لعمر أبيك والخطوب مغيرات، ينظر: اللامات للزجاجي ٨٤، شرح التسهيل ٣٧٨/٢، والتنزيل والتكميل

٢٠١/٩، وشفاء العليل ٥٥٢/٢ .

<sup>(١٦٧)</sup> ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

<sup>(١٦٨)</sup> ينظر: البحر المحيط ٤٤/٦ .

<sup>(١٦٩)</sup> الآية ٢٧ من سورة يونس .

<sup>(١٧٠)</sup> الآية ٢٧ من سورة يونس .

<sup>(١٧١)</sup> ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

<sup>(١٧٢)</sup> ينظر: البحر المحيط ٤٤/٦ .

وقال ابن هشام وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةٌ... لِنَفْسِي قَدْ طَالِبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ (١٧٥)

إن "أية" وهي مصدر "أويت له إذا رحمته ورفقت به"، لا ينتصب "بأويت" محذوفة لئلا يلزم الإعتراض بجملتين قال وإنما انتصابه باسم "لا" أي "لا أكفر الله رحمة مني لنفسي". (١٧٦) وقد خرج ابن جني البيت السابق على أن فيه اعتراضا بجملتين فقال "وفي هذا اعتراضان، أحدهما - "ولا كفران لله". والآخر - قوله: "أية" أي أويت لنفسي أية؛ معناه رحمتها ورفقت لها. فقوله: أويت لها لا موضع له من الإعراب".

موقف الكافيجي : يرى جواز الاعتراض بين شيئين بأكثر من جملة واحدة . واحتج على جواز ذلك برأي الزمخشري ، بقوله: " وقد أجاز الزمخشري (١٧٧) في قوله تعالى (١٧٨) : (ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٩٥) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفَرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٩٦) أَفَأَمِنَ أَهْلَ الْفَرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ (٩٧) )) الاعتراض بأكثر من جملة واحدة . (١٧٩) قوله تعالى (١٨٠) : (وَيَسْأَلُونَكَ فَأْتُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) وقوله تعالى : (١٨١) (نَسْأَلُكُمْ حَرْثًا لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ) فجملة (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) جملتان معترضتان وقعنا بين المبين وهو قوله تعالى: (فأتوهم من حيث أمركم الله) ، وبين البيان ، وهو قوله: (نَسْأَلُكُمْ حَرْثًا لَكُمْ) . (١٨٢) الترجيح : ويظهر لي مما سبق جواز الاعتراض بجملتين فأكثر ؛لمجيء السماع بذلك في كتاب الله . والله أعلم .

(١٧٣) ينظر: مغني اللبيب ١/٥١٥.

(١٧٤) ينظر: الدر المصون ٣٠٤/٥

(١٧٥) البيت من الطويل وهو لابن الدمينه ، ينظر: ديوانه ٨٦، والحجة لأبي علي الفارسي ٨٧/٦ ، والخصائص بلا نسبة ١٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ .

(١٧٦) ينظر: مغني اللبيب ١/٥١٥.

(١٧٧) ينظر: الكشاف ١٣٣/٢ .

(١٧٨) الآية (٩٧، ٩٦، ٩٥) من سورة الأعراف .

(١٧٩) ينظر: شرح قواعد الإعراب ١٦٨.

(١٨٠) الآية (٢٢٢) من سورة البقرة .

(١٨١) الآية (٢٢٣) من سورة البقرة

(١٨٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب ١٦٨.

**الخاتمة :**

- ١- تبين لي من خلال قراءة كتاب شرح قواعد الإعراب للكافيحي سعة أفقه وتعدد مناحي علومه وثقافته، وكثيرا ما استعان الكافيحي في تفسيره وإعرابه وتعقبه ونقده، واقتباسات صريحة أو خفية من المصادر اللغوية والنحوية والبلاغية والقرآنية والأدبية.
- ٢- تدل اختياراته سعة منهجه، وعمق تفكيره وصبره الطويل على مناقشة المسائل، وعرض الآراء وأدلتها وهذا مما رفع مكانة شرحه الذي كتب له الشيوخ والانتشار والذكر الحسن عند النحاة من بعده إلى اليوم.
- ٣- ظهر لي من خلال دراسة اختياراته السابقة تمكنه من علم النحو واللغة، من حيث جمع الأقوال في المسألة، وأدلة أصحابها، وقوة رده على المخالفين.
- ٤- استنتجت هذه الدراسة من خلال الآراء التي أيدها الكافيحي للبصريين، اتضح مدى تأثيره بنحوهم، فكان أكثر توجهها في آرائه إلى البصريين منه إلى الكوفيين.
- ٥- أن الكافيحي صاحب شخصية علمية قوية لم يدون قواعد النحو في كتاب "شرح قواعد الإعراب" دون أن يذكر الرأي الراجح عنده في أغلب المسائل، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه.
- ٦- الكافيحي ليس مقلدا لمدرسة نحوية بذاتها فجمع بين المدرستين البصرية والكوفية.
- ٧- ترك الكافيحي الحكم على بعض المسائل فلم يأخذ بها أو يردّها.
- ٨- إن كثيرا من كلام الكافيحي صعب الفهم، لاعتماده في بعض المسائل على المنطق، ويحتاج إلى قراءة متأنية متبصرة للكشف عن مراده.
- ٩- احتج الكافيحي بالقراءات القرآنية ليدلل على صحة المسألة التي يعرضها، ولم يردّ أيّا من هذه القراءات.

المراجع والمصادر :

- ١- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(٨٠٢هـ)،تحقيق:طارق الجنابي ،عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية، بيروت - الطبعة الأولى - (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م) .
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- ٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)،ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .
- ٥- إعراب القرآن ،أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)،علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٦- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ،عدد الأجزاء: ٢ .
- ٨- أمالي ابن الحاجب ،المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)،دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ،عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ١٠- أوضح المسالك ، الأمام أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الانصاري ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة

- شروح ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ١١- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ١٢- التبصرة في القراءات السبع، أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. المقرئ محمد غوث الندوي، الدار السلفية ، ط٢، (١٤٠٢، ١٩٨٢م).
- ١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري (٥٣٨\_٦١٦هـ)، ت: عبدالرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، ط الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- ١٥- توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع لابي الفتح ابن جني ، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، ط٢ (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- ١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- ١٧- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الاندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق.
- ١٨- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- ١٩- جمهرة الأمثال ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهراة العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر - بيروت .
- ٢٠- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة



- الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ،الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
- ٢٢- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)،المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، الرابعة، ١٤٠١ هـ .
- ٢٣- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)،المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني ،راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ،دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- ٢٤- حروف المعاني والصفات ،عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)،المحقق: علي توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى، ١٩٨٤ م .
- ٢٥- الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الرابعة .
- ٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)،المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ،دار القلم، دمشق .
- ٢٧- رصف المباني في شرح المعاني - أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق:أحمد الخراط،دار القلم ،دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- ٢٨- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)،المحقق: شوقي ضيف ،دار المعارف - مصر الثانية، ١٤٠٠ هـ .
- ٢٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م .
- ٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ،العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ٣١- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣٢- شرح أبيات المغني، صنعه: عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، حققه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف وثاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ٢، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م) .
- ٣٣- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط ١ (١٤٠٥ - ١٩٨٥م) .
- ٣٤- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الطائي الجبالي الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة .
- ٣٥- شرح التسهيل، المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، (١٤٠٥، ١٩٨٤م) .
- ٣٦- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٦٦م) .
- ٣٧- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، المحققون: د. رمضان عبدالنواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ .
- ٣٨- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى .
- ٣٩- شرح المفصل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر .
- ٤٠- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، إسماعيل عبدالجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية .
- ٤١- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

- ٤٢- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .
- ٤٣- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ): الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٤٤- شرح المفصل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٤٥- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، إسماعيل عبدالجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية .
- ٤٦- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٤٧- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .
- ٤٨- ضرائر الشَّعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م .
- ٤٩- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- ٥١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلبيوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- ٥٢- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- ٥٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٥٤- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ت: د. عبد الإله النبهان دار الفكر - دمشق، الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٥٥- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٥٦- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ٥٧- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي (٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد .
- ٥٨- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٥٩- معاني القرآن للأخفش [معتزلي]، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٦٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٦١- المغني، لابن فلاح النحوي ( ت ٦٨٠، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في النحو والصرف، جامعة أم القرى - ١٤٠٤ .
- ٦٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ .
- ٦٣- المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت .
- ٦٤- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى:

- ٩٠٥هـ) المحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٥- نزهة الألباء في طبقات الأدياء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

